

وذلك لان الافرار الصادق ومنه مطلقا ينصرف الى العقود كما لغرضه ومن البيع  
لانها هي المشروعة والحكم في الغرض والبيع هذا عنده ولا ينصرف الى الغرض  
حتى جعل مصدقا في دعوى الغرض لانه حرام فلا يجوز جعل المبيع على حرام  
ما امكن ولا يقال يمكن ان ينصرف اقراره الى الودعة فيصدق في دعوى الزانية  
كما في الغرض لانا نقول قوله على الف درهم يعني الودعة لانها ليست في الودعة  
اشبه ما قاله الاتقاني رحمه الله **قوله** وعليه المتوحي عزاه الاتقاني في شرح  
الجامع الصغير لقاضي خان اشبه **قوله** وعليه المتوحي مكر اشبه **قوله**  
قال الودعة وكان المنزل قوله اي المتوحي لانه لا يخرج بيمينه المتوحي في الغرض  
سواء وصل ام فصل اشبه اتفاق **قوله** فكان المتوحي قوله اي القول قوله  
المتوحي مع عبثه اشبه **قوله** الا ان ينكل الخصم اي الا ان ينكل المتوحي في اليمين  
فحينئذ لا ضمان على المتوحي **قوله** وهذا بخلاف ما اذا قال له اي المتوحي  
**قوله** له اي المتوحي **قوله** حيث يكون المتوحي قوله المتوحي وكذا في البيع  
مكة في الغرض يكون المتوحي قوله المتوحي مع عبثه بخلاف اشبه من خط قاربه  
الهداية رحمه الله **قوله** وقال المتوحي بالاختاره شعاعا لقوله قوله لغرضه  
انما لم يلبس اما اذا ليس وهلك بيمينه اشبه **قوله** لا يضمن المتوحي في الاتقاني  
لانه لما قويا المعامل من نفسه حيث اضاف النفي الى المتوحي فلم يكن مقرا بسبب  
الضمان الا ان ينكل عن اليمين حينئذ يضمن كذا قال الامام الزاهد العتابي في  
شرح الجامع الصغير اما اذا لم يذكر المتوحي لفظا الاخذ وقالا ودعته الف درهم  
او قال دفعته الي الف درهم فضاعت وقاله الطالبه عضيتي وانته صا من  
فالمقول قوله المقوم مع عبثه والامان عليه لانه لم يترسبب الضمان ذكره خواهر  
زاده في مسوطه في باب اقرار الودعة انتهى **قوله** كما لا قرار بالاختاره  
قال المتوحي فيمنعت منك الف درهم وديعة فقال المتوحي غصبته كان ضمانا  
كما اذا قال اخذتها وديعة اشبه اتفاق **قوله** قلنا قد يكون هو اي المدعي وال  
اشبه **قوله** بالخليفة والوضع بين يدي يدون فديعه فلا يكون مقرا بالقبض  
اشبه اتفاق **قوله** فلا يقبل دعواه اي دعواه الا بيمينه اشبه اتفاق  
**قوله** فوجد عليه رد العين اي على المأخوذه اشبه **قوله** في المقتود  
فقال فلان كذا سنة بل لا بد له والتوحي في اشبه اتفاق **قوله** وعليه هذا الخلا  
الافرار بالاعارة اي بان قاله عرفت دايتي هذه فلانها فركبها ورد بها او قاله  
احرف فوي هذا فلاننا فلبس ورد اشبه **قوله** او الاصل ان كان قاله  
فلا ياتي بي هذا يخرج منه فادعي السائل ان له الف لغيره لصاحب البيت عند  
اي حبيبه وقاله ابو يوسف ومحمد قوله قوله السائل بعد ما يخلفه ان ما اسكنه  
اشبه اتفاق **قوله** وجب القياس انما هي المتوحي اشبه **قوله** اقرا بالمدعي المتوحي  
لما اشبه **قوله** فيجب عليه الرد اي على المتوحي اشبه **قوله** وجب الاستحسان انما البير

في الجارة

في الجارة والاعارة ثبتت الخ قاله الاتقاني واستحسن ابو حنيفة الفرق  
بين مسئلة الودعة فبعت حيث جعل فيها القول قوله المتوحي وبين مسئلة الاعارة  
والاخارة حيث جعل القول قوله المتوحي وذكر العتبي الفرق بينهما فقال ان في  
مسئلة الودعة قاله اخذتها منه فوجب جزاءه وجزا الاخذ الرد وفي مسئلة  
الاعارة قال فزدها علي فاقترقا لا يفرقهما في الودعة قاله الرازي في شرح  
الصغير هذا الفرق ليس بشيء لانه ذكر الاخذ في كتابه الاقرار وكذلك ذكر  
عنه ابو يوسف ومحمد فقال ما يأخذها الذي اقرا اخذها منه ولا يفرقه باليد  
مع ذلك وانما الفرق من وجهين احدهما ان الشارع احسن في اطلاق العواربي  
والاجاراته فحبا بالناس وفضلنا نحو ما يجمع من ان المنافع معدومة وكذا قياس  
يرجع الي نقيض هذا الاستحسان فهو باطل لانه قياس من عطل عدم المنافع  
لا يطل هذه العقود وان كان اطلاق العواربي والاجاراته لم يفتق الناس  
فلو قيل قوله المتوحي ذلك لا يمنع الناس عن العادته والاعارة وذهبوا  
الناس لان الاسنان اذا عرف انما عاروا او اجرو ثم رد عليه يصير القول قوله المستعير  
والمستعير امتنع عن الاعارة والاعارة خوفا من ذهابها لانه اذا كان كذلك جعل  
القول قوله المتوحي لا يفتق حواشي الناس فهذا وجه مرجعه في الاجماع والوجه  
الثاني وهو الوجه الغرضي ان البير في العادته والاعارة ليست مقصودة بل هي  
ضرورية نبتت ضرورة الانتفاع بالعين فلا تظهر فيها والانتفاع فلا  
يظهر اذ ان اقراره بالبير لغيره يرد دعواه لنفسه فلا يكون مقرا بالبير لغيره  
ثم رد دعواه لنفسه بخلاف الودعة لان البير في الودعة مقصودة لان المقصود  
هو الاحتفاظ بالكون لا حفظ يدون الدر فاذا كانت البير مقصودة في الودعة  
كان اقرارا بالعين كانت في يده والاقرا بالبير اقرارا بالملك وبهذا الوجه خالف  
الشيخ ابو منصور الما تيردي في شرح الجامع الصغير حيث قاله الدر في الودعة  
مقصودة دون الاعارة اشبه **قوله** لان ذكر الاخذ في الطرف الاخرى وظني  
الاجارة والاسكان والاعارة اشبه **قوله** وعزاه الى الاسود لغيره في الاسر  
وانما عزاه في المسوط والايضاح اشبه **قوله** وقال فلان التوب توفى امرتك  
اشبه اتفاق وكذلك التوب بسم في الصباغ علي هذا الخلاف وان قاله ريب التوب  
خاطري فيمنعه هذا بنصف درهم ولم يقبل فبنته منه لم يرد التوب على الخط  
في قوله لانه لم يعترف بالخط بالبير لغيره ان يكون خاطره في منزل اشبه اتفاق  
**قوله** والوجه ما بينا فاي في الودعة وهو قوله ان المتوحي اقرا بالبير لغيره في  
الاستحسان عليه فوجب عليه الرد كما في الودعة في التوب **قوله** وليس شيء في  
العابرة وذلك ليس صحيحا لانه ليس بشيء في الودعة اشبه **قوله** وقاله ادا كعب  
وكن منشاخنا قال ابو همام في الاختلاف ايضا البير اشبه في المسوط اشبه **قوله**  
ولو قال لا تقتضيت من فلان الف درهم الخ قال في الهداية وهذا بخلاف ما اذا قال